



## العمق المالي ركيزة أساسية لتطوير الجهاز المصرفي في العراق للمدة (2004 – 2020)

أ.م.د. حسين علي عويش<sup>1</sup>، م.م. جابر حسن مهيجر<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة ذي قار – العراق

<sup>2</sup> وزارة الصناعة والمعادن – العراق

**ملخص.** يعد مفهوم العمق المالي من المفاهيم المالية الحديثة لبيان أهمية القطاع المالي في تحقيق الائتمان وتوفير الاقراض والاقتراض لكسب ثقة الجمهور من اجل تحقيق الاستقرار النقدي، اذ تهدف هذه الدراسة الى تحليل واقع العمق المالي في العراق والسبل الكفيلة لتحقيق الاستقرار النقدي للمدة (2004 – 2020)، لتعكس درجة العمق المالي وقوة القطاع المالي وقدرته على منح القروض والائتمان النقدي واخذ الودائع وبالتالي يصبح القطاع المالي مؤثرا تأثيرا ايجابيا في تحقيق الاستقرار النقدي، وتشير الدلائل الى وجود علاقة بين العمق المالي للاقتصاد ودرجة تطور القطاع المالي فكلما كانت له القدرة على خلق نقود جديدة تسهم في تنشيط حركة الاقتصاد، وبالتالي تحقيق الاستقرار النقدي، ليس هذا بل ان العديد من الاقتصادات رفعت من معدلات نموها الاقتصادي نتيجة لتطور انشطتها المالية وإمكانية تعبئة المدخرات الحلية لخدمة الاستثمار وكيفية سحب وجذب المدخرات من اجل تعزيز العمق المالي ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

**الكلمات المفتاحية:** العمق المالي، الاستقرار النقدي، النظام المالي والمصرفي، دول مختارة، الاقتصاد العراقي.

**Abstract.** The concept of financial depth is one of the modern financial concepts to demonstrate the importance of the financial





sector in achieving credit and providing lending and borrowing to gain public confidence in order to achieve monetary stability. This study aims to analyze the reality of financial depth in Iraq and ways to achieve monetary stability for the period (2003-2018), To reflect the degree of financial depth and the strength of the financial sector and its ability to grant loans and cash credit and take deposits, and thus the financial sector becomes influential and positively in achieving monetary stability, To reflect the degree of financial depth and the strength of the financial sector and its ability to grant loans, cash credit and take deposits, and thus the financial sector becomes influential and positive in achieving monetary stability. Activate the economy, and thus achieving monetary stability, not this, but rather that many economies have raised their economic growth rates as a result of the development of their financial activities and the possibility of mobilizing domestic savings to serve investment and how to withdraw and attract savings in order to enhance financial depth and raise rates of economic growth.

**Keywords:** Financial depth, monetary stability, financial and banking system, selected countries, the Iraqi economy.

### اهمية البحث

تتجلى اهمية البحث من اهمية الجهاز المالي والمصرفي وأهمية دراسة العمق المالي للقطاع المالي في العراق لتحقيق الاستقرار النقدي وتحقيق التنمية المستدامة فيه.

### مشكلة البحث:

تتركز مشكلة البحث في كيفية تطوير القطاع المالي وزيادة العمق المالي بغية تسهيل الائتمان وتسهيل عمليات الاقراض والاقتراض وتشجيع الاستثمار السبل الكفيلة لتحقيق الاستقرار النقدي وبالتالي توسيع وتنمية وتحريك النشاط الاقتصادي بشكل عام.

### اهداف البحث:

يهدف البحث الى تحليل واقع العمق المالي والوقوف على حقيقة واقع القطاع المالي في العراق والسبل الكفيلة في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي.



### فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان قياس درجة تطور القطاع المالي في العراق مرهونة بالوقوف على واقع العمق المالي وطبيعة الائتمان المصرفي الممنوح والسبل الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام.

### منهجية البحث:

من خلال البيانات المتوفرة والإحصاءات الموجودة للقطاع المالي فان البحث اعتمد المنهج الاستقرائي في تحليل البيانات وكشف واقع العمق المالي والاستقرار النقدي بما يتلائم مع منطوق النظرية الاقتصادية والنهج العلمي الصحيح.

### هيكلية البحث:

تتكون هيكلية البحث من ثلاث محاور هي:  
المحور الاول: العمق المالي المفهوم والأهمية والمقاييس  
المحور الثاني مفهوم الاستقرار النقدي والمؤشرات في العراق  
المحور الثالث: تحليل واقع العمق المالي والسبل الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي في العراق.

## 1. المحور الاول: العمق المالي المفهوم والأهمية والمقاييس

### 1.1. اولاً: تعريف العمق المالي والأهمية مدخل نظري

اشار العديد من المختصين الاقتصاديين الى ان تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي يتطلب او يحتاج الى نظام مالي يتسم بالكفاءة والتطور في تخصيص الموارد المالية المتاحة بغية تحقيق اهداف التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وهذا ماكداه جوزيف شومبيتر وماكنون وشو وغيرهم، بان تطور القطاع المالي ومدى العمق المالي للنظام المالي الذي يعمل على رفع قدرته على خلق وابتكار منتجات جديدة تتسق مع الاحتياجات التمويلية والادخارية للمجتمع.

نجحت العديد من الدول والبلدان في تطوير انظمتها المالية من خلال رفع قدرتها على تعبئة المدخرات المحلية وكيفية سحب تلك المدخرات وتوظيفها بشكل صحيح، بهدف رفع وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار النقدي.



ويمكن تعريف العمق المالي بأنه مدى توفر الخدمات المالية وإتاحتها للاستخدام في قطاعات الاقتصاد المختلفة وتمكين افراد المجتمع من الاستفادة الحتمية لتلك الخدمات وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (محمد الحسن الخليفة، 2011:38).

وقد يعرف العمق المالي حسب رأي شو (Shaw) بأنه تراكم الاصول المالية بوتيرة اسرع من تراكم الاصول غير المالية (سمير الشاوي، متاحة على شبكة المعلومات العالمية).

وعرفه البعض بأنه تحسين او زيادة مجموع الخدمات المالية التي تتناسب مع جميع شرائح المجتمع وارتفاع نسب العرض النقدي الى الناتج المحلي الاجمالي، او مؤشرات الاسعار الاخرى، بكلمات اخرى ان التنمية في القطاع المالي تؤدي الى الاستقرار النقدي وتنمية الاقتصاد ككل (محمد الحسن الخليفة، 2011:38).

وعليه فان العمق المالي يسهم في قدرة الافراد والمؤسسات للوصول الى الخدمات المالية المتطورة بشكل سهل ويسر بواسطة المؤسسات المالية المتطورة، او الوسطاء الماليين لتقديم الخدمات بتكلفة اقل وعوائد مستدامة، فالعمق المالي ليس وظيفة او مهمة بحد ذاته، بل هو مؤشر لمدى قدرة النظام المالي على تقديم خدماته بشكل افضل، من خلال قدرة الوسطاء على تقليل التكاليف للمعلومات، وتسهيل المعاملات، وتعبئة المدخرات، وإدارة المخاطر.

لقد حضي مفهوم العمق المالي باهتمام كبير مؤخرا بسبب الارتباط الكبير بين تحقيق العمق المالي والنمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة وإزالة كل التشوهات والاختلالات التي يعاني منها النظام المالي وتحقيق مستوى من الكفاءة العالية لإحداث تنمية مالية واستقرار نقدي، وتأتي اهمية العمق المالي من صلته الوثيقة بالتنمية الاقتصادية وما يمكن ان يحدثه من تغييرات كبيرة في مجال التنمية والاستقرار النقدي محل الدراسة والاستفادة من الخدمات المالية التي يقدمها.

هناك العديد من المفاهيم المناظرة لمفهوم العمق المالي كالعمق النقدي والتطور المالي وغيرها، والتي يمكن قياسها من خلال الكتلة النقدية بمفهوم عرض النقد بالمعنى الاوسع ( $M3$ ) او مفهوم عرض النقد بالمعنى الواسع ( $M2$ ) مقسومة على الناتج المحلي الاجمالي ( $GDP$ ) وللتمييز بين مكونات الكتلة النقدية (عرض النقد) يمكن تقسيمها الى:

1- عرض النقد بالمعنى الضيق ( $M1$ ) ويشمل العملة لدى الجمهور (العملة بالتداول) او النقود الورقية ( $Banknote$ ) والنقود المساعدة واشباه النقود والودائع الجارية، وهي اصول نقدية تتمتع بسيولة عالية.



- 2- عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) وتشمل (M1) مضافا لها ودائع التوفير (الودائع الادخارية) قصيرة الاجل وهي اقل سيولة من (M1).
- 3- عرض النقد بالمعنى الاوسع (M3) وتشمل (M2) مضافا لها الودائع الحكومية لدى البنوك التجارية كالسندات واذونات الخزانة.

### 1.2. ثانيا: مؤشرات (مقاييس) العمق المالي

هناك العديد من المقاييس والمؤشرات للعمق المالي في أي بلد لمعرفة مدى التقدم المحرز في تقديم الخدمات المصرفية ويمكن ان تنقسم الى قسمين هما:

اولا: مؤشرات المؤسسات المالية:

يقاس العمق المالي بالعديد من المؤشرات والمقاييس منها:

#### 1- مؤشر مخزون راس المال (نسبة الاصول المالية) الى الناتج المحلي الاجمالي:

يشمل مؤشر مخزون راس المال جميع النفقات لزيادة الاصول الثابتة في الاقتصاد مثل اصلاح الاراضي، الآلات والمكائن والمعدات، انشاء الطرق والسكك الحديد، المدارس والمستشفيات، وغيرها، مضافا لها التغيرات في المخزون السلعي لدى الشركات او مايسمى بتكوين راس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي أي ان العمق المالي هو:

العمق المالي بمقياس مخزون راس المال = الاصول الثابتة + تكوين راس المال الثابت / الناتج المحلي الاجمالي.

#### 2- مؤشر نسبة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي:

ويهتم هذا المؤشر بالتمويل والائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص والذي يركز على الائتمان المقدم للقطاع الخاص الانتاجي، والتسهيلات المقدمة له مقارنة بالقطاع العام، وزيادة هذه النسبة تعني زيادة الخدمات المالية، ومن ثم تحسين الوساطة المالية، وهي دليل على الدور الذي تلعبه البنوك في رفع معدلات النمو الاقتصادي، أي ان:

العمق المالي بمؤشر الائتمان = الائتمان الممنوح للقطاع الخاص / الناتج المحلي الإجمالي

#### 3- مؤشر نسبة عرض النقد (M2) الى الناتج المحلي الاجمالي:

ويتكون هذا المؤشر من مؤشرين الاول يهتم بالمدفوعات التي يقاس بها امكانية التأثير بالمعروض النقدي (الكتلة النقدية) في النشاط الاقتصادي ويقاس من خلال عرض النقد بالمعنى الضيق بما يتلائم مع زيادة المعاملات الاقتصادية ويحسب بالصيغة الآتية:



العمق المالي = عرض النقد الضيق ( $MI$ ) / الناتج المحلي الاجمالي مضروباً في 100  
 اما المقياس الثاني يهتم بأداء الادخار ويقاس بالصيغة الآتية  
 العمق المالي = عرض النقد بالمعنى الواسع ( $M2$ ) / الناتج المحلي الاجمالي مضروباً في 100.  
 4- مؤشر نسبة الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي:

يعد هذا المؤشر مقياساً لمجموع الودائع في المصارف التجارية بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ومقدار التوسع المالي والمصرفي مقترناً بوجود مؤسسات مالية وسيطة متطورة تعمل لتطوير النشاط الاقتصادي، وهو مفهوم معاكس لمفهوم الكبح المالي ( $Financial$ ) Repression الذي يهدف الى تحديد إداري لسعر الفائدة على القروض والودائع، ويمكن قياسه بالصيغة الآتية:

العمق المالي حسب مؤشر نسبة الودائع = حجم الودائع المصرفية / الناتج المحلي الاجمالي.

5- مؤشر نسبة اجمالي القيمة المضافة للقطاع المالي الى الناتج المحلي الاجمالي:

يعد مؤشر القيمة المضافة من المؤشرات الحديثة لقياس تقدم الاداء في المؤسسات المالية في القطاع المالي، من خلال معرفة الارباح التي حققتها بعد طرح التكاليف التي تحملتها، والإجراءات والتعديلات التي قامت بها المؤسسات المالية من اجل تحقيق الارباح المرجوة، ويمكن قياس هذا المؤشر من خلال الصيغة الآتية:

العمق المالي حسب مؤشر القيمة المضافة = القيمة المضافة للقطاع المالي / الناتج المحلي الاجمالي مضروباً في 100.

ثانياً: مؤشرات الاسواق المالية:

وهناك العديد من المؤشرات التي تقيس العمق المالي في الاسواق المالية منها

- 1- مؤشر نسبة الدين الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي
  - 2- مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي
  - 3- مؤشر نسبة سندات الدين الدولية الى الناتج المحلي الاجمالي
  - 4- مؤشر نسبة رسملة الاسواق المالية
  - 5- نسبة الاسهم المتداولة الى الناتج المحلي الاجمالي
  - 6- نسبة رسملة الاسواق المالية مضافاً لها سندات الدين الخاص المحلي غير المسددة.
- والجدول (1) يوضح مؤشرات العمق المالي للمؤسسات والأسواق المالية.
- الجدول (1) مؤشرات العمق المالي



ت	مؤشرات المؤسسات المالية	مؤشرات الاسواق المالية
1	مخزون راس المال الى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الدين الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي
2	نسبة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي
3	نسبة عرض النقد (M2) الى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة سندات الدين الدولية الى الناتج المحلي الاجمالي
4	نسبة الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة رسملة الاسواق المالية
5	نسبة اجمالي القيمة المضافة للقطاع	نسبة الاسهم المتداولة الى الناتج المحلي الاجمالي
6	المالي الى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة رسملة الاسواق المالية مضافا لها سندات الدين الخاص المحلي غير المسددة.

## 2. المحور الثاني مفهوم الاستقرار النقدي والمؤشرات في العراق

### 2.1. اولاً: تعريف الاستقرار النقدي ومؤشراته:

مفهوم الاستقرار النقدي مستمد من فكرة نظرية كمية النقود التي تذهب الى ان الزيادة في كمية النقود التي لا يقابلها زيادة في الناتج المحلي الاجمالي فأنها توفر جوا ملائماً لظهور ظاهرة التضخم (قدي عبدالمجيد، 2003، 47)، ومن المعروف ان اداء الاقتصاد الجيد والفعال لابد ان يرافقه مستوى منخفض من التضخم تحاول السلطة النقدية المحافظة عليه دون ان يجنح الى الارتفاع.

ويمكن تعريف الاستقرار النقدي بأنه ضرورة توفير بيئة نقدية مستقرة للنشاط الاقتصادي من خلال تفعيل سياسة نقدية حقيقية صارمة وتحديد الاطار العام لعمل البنك المركزي وصلاحياته (حمد بن سعود السيارى، 2004، شبكة المعلومات)، كما ان السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي كموسسة نقدية تعمل على تحقيق الاستقرار النقدي والمستوى العام للأسعار وتمويل التنمية والتصدي لموجات التضخم النقدي، ويمكن قياس التضخم من خلال محورين هما (مجدي عبدالفتاح سليمان، 2002، 51):  
الاول: ايجاد الصيغ والمعايير الملائمة لقياس التضخم والثاني: قياس التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار.



يتراوح قيمة مؤشر قياس التضخم بين الواحد الصحيح والصفر (0-1)، كلما تجاوز المؤشر الواحد الصحيح بشكل كبير كان ذلك دليلاً على أن معدلات التضخم مرتفعة، أما إذا كان المؤشر يقترب من الصفر فإن الاقتصاد يشهد حالة انكماش، أما إذا اقترب المؤشر إلى الواحد صحيح دليل الاستقرار الاقتصادي.

يسمى معامل الاستقرار النقدي الذي يستند إلى منطق النظرية الاقتصادية الكمية الكلاسيكية التي يدخل في اعتبارها تغيرات الناتج وتغيرات النقد وفق هذه النظرية.

ويمكن احتساب الاستقرار النقدي من خلال الصيغة الآتية:

الاستقرار النقدي = التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة - التغير في عرض النقد الضيق.

## 2.2. ثانياً: تحليل واقع الاستقرار النقدي في العراق:

لوقوف على واقع الاستقرار النقدي وتحليله لا بد من استعراض مؤشراتته المختلفة والمتعددة لتحقيق الانسجام والتناغم بين المعروض النقدي والتغيرات الحاصلة فيه والتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، بغية التوصل إلى تحقيق التوازن بين التدفق النقدي والتدفق السلعي للتخلص من حدوث فجوة تضخمية أو انكماشية بسبب التخلخل وعدم التوازن بينهما وعدم الانسجام بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي، والجدول (2) يوضح نسبة التغيرات الحاصلة في عرض النقد بالمفهوم الضيق ( $MI$ ) والتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ( $GDP$ ) لنتمكن من الحصول على معامل الاستقرار النقدي، نرى أن نسبة التغير في عرض النقد بالمعنى الضيق للمدة المدروسة (2004 - 2020) تتراوح بين (10%-) إلى (41%)، في حين كانت كمية النقود الموجودة (عرض النقد) تتراوح بين (10149 و 99884) مليار دينار للمدة المدروسة، أما نسبة التغير في ( $GDP$ ) للمدة المبجوتة تراوحت بين (78.5% - و 14%) بعد أن كان مقدار الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس المدة يتراوح بين (101845.3 - 211789.9) مليار دينار، ومن خلال طرح التغيرات في عرض النقد الضيق من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة تم التوصل إلى معامل الاستقرار النقدي الذي تراوح بين (5.4- و 39) للمدة المذكورة والجدول (2) يوضح ذلك.

جدول (2) معامل الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2004-2020) مليار دينار



السنة	عرض النقد $M_1$	نسبة التغير $M_1$	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	نسبة التغير	الاستقرار النقدي
2004	10148.6	-----	101845.3	---	---
2005	11399.1	12.3	103973.2	2.1	10.2
2006	15460.1	35.6	109843.7	5.6	30
2007	21721.2	40.5	111455.8	1.5	39
2008	28189.9	29.8	120626.5	8.2	21.6
2009	37300.0	32.3	124702.8	3.4	28.9
2010	51743.5	38.1	132687.0	6.4	31.7
2011	62473.9	21.2	142700.2	7.5	13.7
2012	63735.9	8.2	162587.5	13.9	-5.7
2013	73830.9	16	174990.2	7.6	8.4
2014	72692.4	-1.5	175335.4	0.1	-1.4
2015	65435.4	-9.98	182051.4	4.7	-5.28
2016	70709.3	8.1	199476.6	9.6	-1.5
2017	71161.6	1.9	201059.4	0.8	1.1
2018	77828.9	9.4	199129.3	-0.96	8.44
2019	86771.0	11.5	211789.8	6.4	5.1
* 2020	95884.0	10.5	45600.1	-78.5	-68

3. المحور الثالث: تحليل واقع العمق المالي والسبل الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي في العراق





من اجل الوقوف على حقيقة وواقع العمق المالي في العراق لابد من التوصل الى قياس العمق المالي بما توفر من بيانات وأرقام تعكس تقدم وتطور النظام المالي في العراق من خلال مقاييس العمق المالي والجدول (3) يوضح بعض مؤشرات العمق المالي في العراق.

اذ بلغت كميات عرض النقد بالمعنى الواسع  $M2$  اعلى كمية لها مايقارب (90727.8) مليار دينار سنة 2014، في حين لم تتعدى (14684) مليار دينار سنة 2005 وماقبلها، إلا ان الناتج المحلي بالأسعار الجارية ارتفع من (53235.4) مليار دينار سنة 2004 الى حوالي (273587.5) مليار دينار سنة 2013 انخفضت قليلا في السنوات اللاحقة حتى سنة 2021.

ومن خلال البيانات المتوفرة لمتغيرات عرض النقد بالمعنى الواسع والناتج المحلي الاجمالي تم التوصل الى قياس العمق المالي في العراق للمدة (2004-2020)، اذ تراوحت قيمته بين (20 و78) بعد استبعاد سنة 2021 لعدم اكتمال البيانات الفصلية فيها، وتم الحصول على قيم العمق المالي في العراق من خلال قسمة متغير عرض النقد بالمعنى الواسع على متغير الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة المدروسة (2004-2021) وكما يوضحها الجدول (3)

اما السبل الكفيلة لتحقيق الاستقرار النقدي في العراق يمكن اجمالها بالنقاط الاتية:

- 1- توفر مؤسسات مالية على مستوى وطراز متقدم تمارس دور الوسيط بين المدخرين اصحاب الفوائض المالية والمستثمرين اصحاب العجز المالي.
- 2- استقلالية وحياد البنك المركزي العراقي للتاثير في عمليات الائتمان.
- 3- استخدام ادوات السياسة النقدية بشكل كفوء وبما يتلائم مع المعروض النقدي
- 4- تطبيق سياسة نقدية انكماشية للحد من التضخم النقدي.
- 5- تحديث عمل المدفوعات المصرفية من خلال ادخال نظام التسويات (RTGS).
- 6- تحديث البنك المركزي وإعادة هيكلة التنظيمي.
- 7- اعدة هيكله اهم المصارف ماليا وإداريا (الرشيد، الرافدين).



8- إعادة هيكلة الدين العام الداخلي المترتب لصالح البنك المركزي العراقي.

جدول (3) مؤشرات العمق المالي في العراق (2004-2020) مليار دينار

السنة	M <sub>2</sub> عرض النقد	النتاج المحلي الاجمالي الاسعار الجارية	العمق المالي %
2004	12254.0	53235.4	23.0
2005	14683.6	73533.6	20.0
2006	21080.2	95587.9	22.1
2007	87679.5	111455.9	78.67
2008	34919.7	157026.1	22.24
2009	45437.9	130643.2	34.78
2010	60386.1	162064.6	37.26
2011	72177.9	217327.1	33.21
2012	75466.4	254225.5	29.69
2013	87679.5	273587.5	20.10
2014	90727.8	266420.4	34.10
2015	82595.5	199715.7	41.36
2016	88067.2	203869.8	43.20
2017	89441.3	225995.2	39.58
2018	95390.7	251064.5	37.99
2019	103441.0	262917.2	39.34
2020	112571.2	53223.9	211.51



## الاستنتاجات:

- 1- اضحى موضوع العمق المالي جديرا بالاهتمام والدراسة في الاونة الاخيرة كونه سببا اساسيا في تحقيق الاستقرار النقدي، وبخاصة في الدول في الدول النامية ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي.
- 2- يحوي العمق المالي العديد من المؤشرات التي تسهم في تطوير القطاع المالي وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للعملاء والزيائن بغية جذب المدخرات والمكنتزات لرفع معدلات الاستثمار وزيادة حجم الائتمان المصرفي.
- 3- تسهم مؤشرات العمق المالي كعرض النقد بالمعنى الواسع واستخدامها بشكل فعال، في تقليص الفجوة التضخمية وزيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي.
- 4- يمكن التوصل الى معامل الاستقرار النقدي من خلال طرح التغيرات في عرض النقد بالمعنى الضيق من التغيرات بالناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة
- 5- توصلت الدراسة الى ان التغيرات في العمق المالي جاءت نتيجة للتغيرات في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2013) وان تاثير الزيادة في العمق المالي يكون غير مباشر على الاستقرار النقدي في العراق.
- 6- هناك العديد من السبل الكفيلة لتحقيق الاستقرار النقدي في العراق منها الاهتمام بالمؤسسات المالية والقطاع المالي واستخدام الادوات النقدية من قبل السلطات النقدية بشكل فاعل ومؤثر، وتطبيق سياسة نقدية انكماشية تسهم في تقليص الفجوة التضخمية.

## التوصيات:

من خلال ماتم التوصل اليه من استنتاجات للمدة المدروسة (2004-2020) من اجل تحقيق الاستقرار النقدي، جاءت الدراسة بجملة من التوصيات منها:



1- من اجل زيادة العمق المالي وتحقيق الاستقرار النقدي في العراق لابد من هيكلة عدد من البنوك التجارية والبنك المركزي.

2- تطوير الجهاز المالي والمؤسسات المالية بما يتلائم مع التطور الحاصل في البنوك والمؤسسات المالية العالمية، واستخدام احدث الوسائل التكنولوجية الحديثة في التعامل المصرفي.

3- الاهتمام بتحديد عرض النقد في العراق، وتحديد معدلات الفائدة بما ينسجم مع حجم الاستثمار المطلوب بهدف جذب المدخرات والمكنتزات الوطنية وتشجيع الائتمان المصرفي وزيادة الودائع المصرفية من خلال استخدام وسائل متقدمة في التعاملات المصرفية وإشاعة الثقافة المصرفية وتوطيد الثقة بين الزبون والمصرف.

4- من اجل تحقيق الاستقرار النقدي في العراق لابد من تحديد حجم العملة بالتداول وحجم الودائع المصرفية بغية خفض معدلات التضخم في العراق.

#### المصادر

- [1] البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث. (2004-2020). التقارير الاقتصادية السنوية.
- [2] البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث. (2004-2020). السنوات.
- [3] السيارى، حمد بن سعود. (2004). شبكة المعلومات.
- [4] الشاوي، سمير. (بلا ت.). متاحة على شبكة المعلومات العالمية.
- [5] عبدالمجيد، قدي. (2003).
- [6] سليمان، مجدي عبدالفتاح. (2002).
- [7] الخليفة، محمد الحسن. (2011).
- [8] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء. (2004-2020). المدة.
- [9] The World Bank. (2013). Global Financial Development Report: Rethinking the Role of State in Finance.